

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية
السعودية

The Impact of Government Support on the
Development of Construction Projects in the
Kingdom of Saudi Arabia

أسم الطالب
محمد نايف العنزي

مشروع تخرج-٢
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- إدارة المشاريع- جامعة ميدأوشن
٢٠٢٥- الفصل الدراسي الثالث

جدول المحتويات

٣	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٤	١.١. المقدمة:
٥	١.٢. مشكلة الدراسة
٥	١.٢.١. فجوات على المستوى النظري
٥	١.٢.٢. فجوات على المستوى التطبيقي
٥	١.٣. أهمية الدراسة
٥	١.٣.١. على المستوى النظري
٥	١.٣.٢. على المستوى التطبيقي
٦	١.٤. أسئلة الدراسة
٦	١.٥. أهداف الدراسة
٦	١.٦. فرضيات الدراسة
٦	١.٧. نموذج الدراسة
٧	١.٨. منهجية الدراسة
٧	١.٩. الدراسة الميدانية
٧	١.١٠. مخطط المشروع المقترح
٨	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
٩	٢.١. المقدمة:
	٢.٢. المتغير المستقل
٩	٢.٣. المتغير التابع
٩	٢.٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
١٠	٢.٥. الخاتمة
١٠	قائمة المراجع

١. الفصل الأول: أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

١.١. المقدمة:

تُعد المشاريع الإنشائية أحد المحاور الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، خاصة في ظل "رؤية ٢٠٣٠" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ومن هذا المنطلق، تولي الحكومة السعودية اهتمامًا بالغًا بدعم هذا القطاع، سواء من خلال التمويل المباشر أو تقديم التسهيلات التنظيمية والتشريعية. يأتي هذا البحث لدراسة أثر هذا الدعم الحكومي على نمو وتطوير المشاريع الإنشائية، ومدى انعكاسه على جودة البنية التحتية، وتسريع تنفيذ المشاريع، وتحفيز القطاع الخاص.

١.٢. مشكلة الدراسة:

رغم ما تبذله الحكومة من جهود كبيرة لدعم قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، سواء من خلال التمويل المباشر، أو التسهيلات التنظيمية، أو الشراكات مع القطاع الخاص، إلا أن هناك تساؤلات متزايدة حول مدى فاعلية هذا الدعم في تحقيق الأهداف المنشودة. وتشمل هذه الأهداف تقليل التكلفة الزمنية والمادية للمشاريع، رفع مستوى الجودة في التنفيذ، وتفعيل دور القطاع الخاص بشكل أكبر في التخطيط والتنفيذ والإدارة. لا يزال الغموض قائمًا حول ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات تحقق بالفعل التأثير الإيجابي المطلوب على أرض الواقع، أم أن هناك فجوات في التطبيق والنظرية تحد من فعالية هذا الدعم.

١.٢.١. فجوات على المستوى النظري

- لا توجد دراسات كافية توضح تأثير الدعم الحكومي على المشاريع الإنشائية في السعودية.
- لا يوجد إطار نظري يربط بين الدعم الحكومي وتحسين الوقت أو التكلفة أو الجودة.
- قلة استخدام أدوات تحليل علمية توضح كيف يؤثر الدعم على نتائج المشاريع.

١.٢.٢. فجوات على المستوى التطبيقي

- لا توجد طريقة واضحة لقياس نجاح الدعم الحكومي في المشاريع.
- تختلف طريقة تنفيذ الدعم من جهة لأخرى، مما يسبب تباين في النتائج.
- المتابعة والتقييم ضعيفة في بعض المشاريع.

١.٣. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مهماً يخص تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، وهو دور الدعم الحكومي في تحسين هذه المشاريع. تعتبر المشاريع الإنشائية جزءاً أساسياً من التنمية والبنية التحتية، وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. يساعد هذا البحث في فهم ما إذا كان الدعم الحكومي يحقق النتائج المطلوبة مثل تقليل التكاليف، تسريع التنفيذ، تحسين الجودة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما يقدم معلومات يمكن أن تفيد صناع القرار والمهتمين بتطوير هذا القطاع.

١.٣.١. على المستوى النظري:

- يساهم في سد الفجوة المعرفية من خلال دراسة تأثير الدعم الحكومي على أداء المشاريع الإنشائية.
- يقدم إطاراً نظرياً يساعد في فهم العلاقة بين الدعم المقدم ومؤشرات النجاح في المشاريع كالوقت، التكلفة، الجودة.
- تحليل دور الدعم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ وتطوير قطاع الإنشاءات.

١.٣.٢. على المستوى التطبيقي:

- يساعد الجهات الحكومية على تقييم سياساتها في دعم المشاريع وتحسينها.
- يوضح نقاط القوة والضعف في طريقة تنفيذ الدعم، مما يساعد على تطويرها.
- يقدم أفكاراً عملية يمكن استخدامها لتحسين تنفيذ المشاريع ومتابعتها بشكل أفضل.

١.١ أسئلة الدراسة

سؤال البحث الرئيسي: كيف يؤثر الدعم الحكومي على تكلفة مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟

- السؤال الفرعي الأول: كيف يؤثر الدعم الحكومي على الجدول الزمني لتنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما هي العلاقة بين الدعم الحكومي وجودة تنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثالث: هل تختلف نتائج الدعم العام بحسب الجهة المشرفة أو المنفذة؟
- السؤال الفرعي الرابع: ما مدى فعالية أدوات الرصد والتقييم في تحسين نتائج الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الخامس: ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ الدعم الحكومي في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي السادس: ما هي الآليات المقترحة والتوصيات لتحسين فعالية الدعم الحكومي لهذا القطاع؟

١.٢ أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للبحث: تقييم أثر الدعم الحكومي على تكاليف ومدة مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

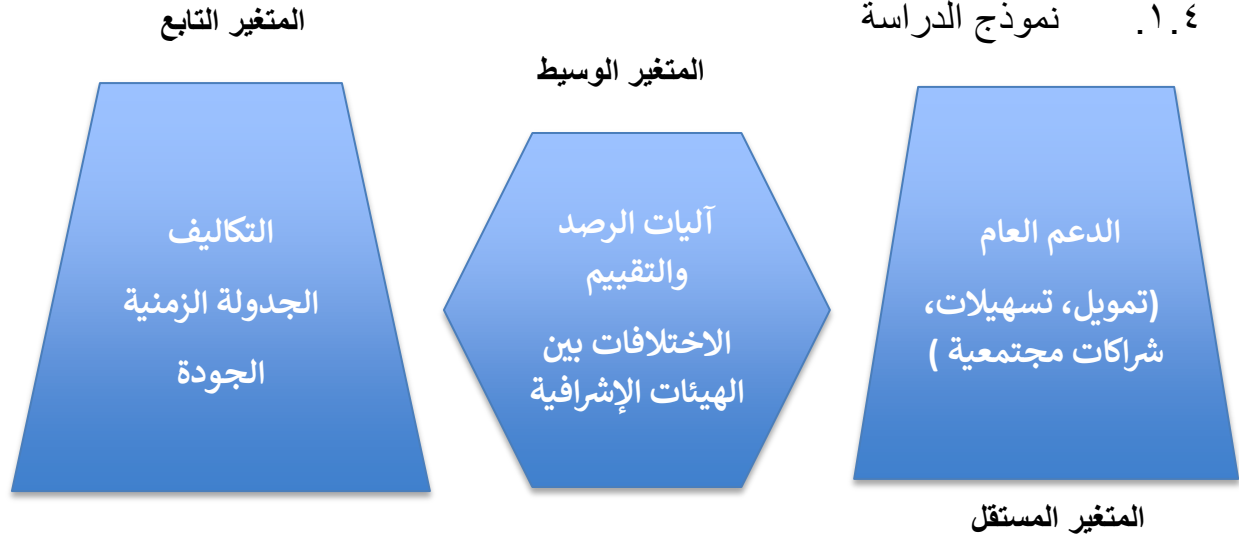
- الهدف الفرعي الأول: تحليل العلاقة بين الدعم الحكومي وجودة تنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الثاني: تحديد الاختلافات في تنفيذ الدعم بين الكيانات المختلفة.
- الهدف الفرعي الثالث: تسليط الضوء على فعالية الرصد والتقييم في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الرابع: تقديم إطارًا نظريًا يربط الدعم الحكومي بمؤشرات أداء مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الخامس: اقتراح نموذج عملي لتفعيل وتحسين آليات الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

١.٣. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للبحث: هناك تأثير إيجابي للدعم الحكومي في خفض تكاليف مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

- الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر إيجابي للدعم الحكومي في تقليص المدة الزمنية لتنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الفرضية الفرعية الثانية: يرتبط الدعم العام بتحسين جودة التنفيذ في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الفرضية الفرعية الثالثة: تختلف نتائج الدعم الحكومي باختلاف الهيئة الإشرافية والتنفيذية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: ضعف الرصد والتقييم يؤثر سلباً على فعالية الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

١.٤. نموذج الدراسة



الشكل (١): نموذج الدراسة (إعداد الطالب)

١.٥ منهجية الدراسة

✓ منهج البحث:

استنتاجي

✓ استراتيجية البحث:

المسحي

✓ اختيار البحث:

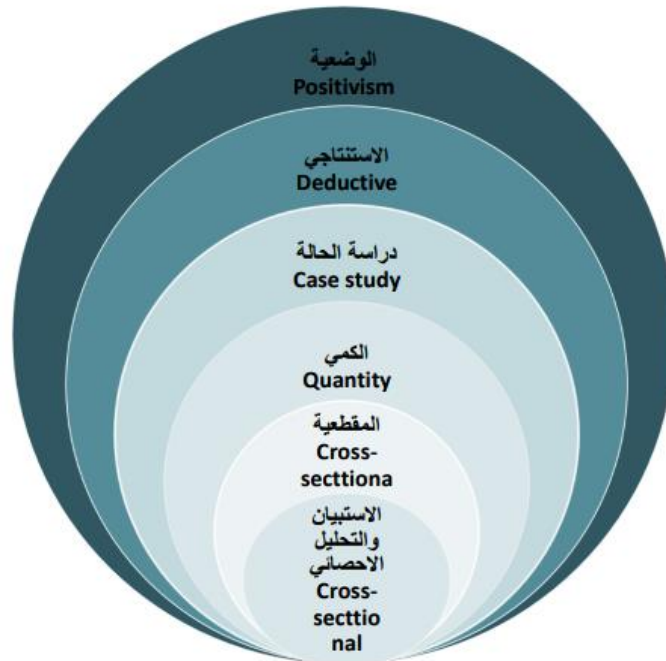
كمي

✓ الأفق الزمني:

المقطعية

✓ أدوات وتقنيات الاجراء:

الاستبيان والتحليل الإحصائي



الشكل (٢): ملخص منهجية البحث (إعداد الطالب)

١.٦. الدراسة الميدانية

شركه بيتكو للتجارة والمقاولات

- ❖ تعتبر الشركة واحده من شركات المقاولات في المنطقة الشرقية حيث تملك مجموعة من القدرات لمشاريع البنية التحتية الكبرى من خلال نهج متكامل يمتد من دورة حياة البنية التحتية إلى الخدمات المهنية والدعم".
- ❖ تعد الشركة رائدة ورائدة في صناعة البناء، حيث تقدم مشاريع جاهزة مصممة خصيصا للوكالات الحكومية والشركات الكبرى والهيئات الخاصة.
- ❖ الشركة تهتم بالمشاريع الحكومية في المنطقة الشرقية وبكل ما يسهم في التطوير العقاري ورفع مستوى الخدمات العقارية في المنطقة الشرقية

١.٧. مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول : المقدمة

الفصل الثاني: الاطار النظري

الفصل الثالث : منهجية البحث

الفصل الرابع : التحليل الاحصائي

الفصل الخامس : مناقشة النتائج والخاتمة

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

٢.١. الدراسات السابقة :

تشير دراسة عمار صادق دحلان (٢٠٢٥) إلى أن حوافز البناء المستدام إلزامية للتنفيذ الناجح لتنمية المباني المستدامة. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى حوافز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في قطاع البناء من خلال استعراض الحوافز الحكومية المقدمة في جميع أنحاء العالم. لقد وجد أنه يجب معالجة تصنيف الحوافز وفائدتها في قطاع البناء في مجال البحث المستدام. وتصنف الحوافز إلى حوافز مالية وغير مالية تندرج تحت الحوافز الخارجية التي تقدمها الحكومة. من أجل الترويج الفعال للمباني المستدامة ، فإن كلا الحوافز مهمة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح البحث تحليل البيانات حول معرفة ووعي ورغبة المستجيبين فيما يتعلق بتقديم حوافز لتنمية المباني المستدامة. تشير نتائج البحث أيضا إلى دور الحكومة في الفهم الناجح لمبادرات البناء المستدام ومتابعتها حيث نجحت العديد من الحكومات حول العالم في تنفيذ مبادرات البناء المستدام من خلال تقديم الحوافز. علاوة على ذلك ، تساعد مجالات البحث أيضا في تطوير فهم حوافز البناء المستدام لقراءها.

هدفت دراسة ميرانا خالد محمد العقيل (٢٠٢٤) إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى الإنفاق الحكومي بشكل عام. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لا يؤثر في دعم القطاع الخاص، وتوصي الدراسة بتوجيه جزء من مشاريع البنية التحتية لخدمة ودعم القطاع الخاص.

تبين دراسة يزيد عبد العزيز الرغبة (٢٠٢٤) أن عوامل النجاح الحاسمة (CSFs) في مشاريع البناء العامة في المملكة العربية السعودية حيث تأتي استجابة لسد الفجوة وذلك من خلال تقييم تأثير CSFs على مشاريع البناء الحكومية في المملكة العربية السعودية. يتم التحقيق في عوامل النجاح من خلال النظر على نطاق أوسع في معايير الفشل ، من النظر في أكبر قدر من الفعالية في إنجاز المشروع بنجاح وأيضا من خلال النظر في تأثير تنفيذ عمليات الرقابة لإكمال المشروع بنجاح. تم جمع البيانات النوعية في استطلاع عبر استبيان على شبكة الإنترنت تم إرساله إلى المسؤولين العاملين والشاغليين في مناصب مسؤولة في المنظمات الإرشادية الوطنية للمشاريع وفي مؤسسات الإنشاءات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وإجمالاً، تم تحديد ٢٨ من أوجه التأهيل المجتمعي وتصنيفها وتقييمها من حيث تأثيرها على نجاح المشروع. تنتمي العوامل الأربعة المحددة إلى فئات العمليات في مشاريع البناء ، وتسعة عوامل تنتمي إلى إدارة مشاريع البناء وتم تحديد ١٥ عاملاً للنجاح لتقييم تأثير التنفيذ في مشاريع البناء وقد حددت نتائج الدراسة وصنفت أفضل خمسة أطراف للخدمات التعاونية التي تؤثر بشكل كبير على نتائج المشروع، بما في ذلك تحقيق الأهداف الزمنية، والالتزام بالميزانيات المالية، وتحقيق النتائج المرجوة لجميع أصحاب المصلحة، وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتجميع الفريق المناسب مع تحسين تخصيص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يشير البحث إلى أن العوائق التي تعترض المشاريع تتبع في المقام الأول من عوامل التنفيذ والاقتصادية والبشرية والسياسية. تدعو الدراسة إلى فرض ضوابط صارمة على التصميم الهندسية غير المكتملة وتقديم المشورة ضد التعامل مع المقاولين بشكل مستقل مع أعمال التصميم لضمان نجاح المشروع. بالإضافة إلى ذلك ، فإن معالجة مؤهلات المقاولين والمسائل المالية أمر بالغ الأهمية لنجاح المشروع. من خلال تسليط الضوء على هذه الجوانب والتحديات ، يوفر البحث رؤى قابلة للتنفيذ لتعزيز ممارسات إدارة المشاريع في صناعة البناء والتشييد.

وتبين دراسة أدولفو غيريرو (٢٠٢٤) إلى أنه من المتوقع أن تقوم المملكة العربية السعودية بتطوير عدد كبير من مشاريع البنية التحتية ، كما هو مسجل في استراتيجيتها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، تعتزم البلاد الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا البحث له أهداف مختلفة. أولاً، تعتزم تحديد السمات المحددة التي قد تسهل سكان مشاريع البنية التحتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية من خلال آراء خبراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ثانياً ، تهدف إلى تحليل هذه الآراء من خلال نهج إحصائي. استخدم البحث المنهجيات التالية: إعداد دراسة استقصائية بين الخبراء القطاعيين ، بإجمالي ٤٥ رداً صحيحاً. توصيف إحصائي للردود. وتحليل العوامل الاستكشافية لتحديد الحد الأدنى لعدد العوامل التي تفسر الأهداف المقترحة. وكشفت نتائج البحث أن العوامل الخمسة الأكثر صلة هي توافر وفعالية إطار تنظيمي وقانوني مناسب؛ وتوفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب؛ وتوفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب. توزيع المخاطر وتقاسمها بشكل كاف بين أصحاب المصلحة في المشروع ؛ موجز مشروع مباشر ونتائج العمل ؛ الجدوى الشاملة والتجارية لدراسات جدوى المشروع. وأخيراً ، التأكيد من وجود أنظمة إدارة قيمة المشروع المناسبة خلال مراحل المشروع المختلفة. كمساهمة رئيسية في هذه الدراسة، خلصت هذه الدراسة، بناءً على آراء الخبراء، إلى أنه يجب على المملكة العربية السعودية مراعاة العوامل المحددة المذكورة لضمان أن تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص الدور المتوقع في توفير البنية التحتية.

وأخيراً تشير دراسة فيفيان فوستر (٢٠٢٢) إلى فهم اتجاهات الإنفاق العام على البنية التحتية في الدول النامية وذلك من خلال وجود أساس حقيقي لتقييم مدى كفاية وكفاءة الإنفاق على البنية التحتية. بالاعتماد على قاعدة بيانات BOOST الجديدة التابعة للبنك الدولي، تُقدم هذه الورقة البحثية أول صورة مُفصّلة نسبياً لاتجاهات وأنماط الإنفاق على البنية التحتية لعينة كبيرة تضم أكثر من ٧٠ دولة نامية تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨، مع التعمق في الإنفاق حسب القطاع على الطرق والكهرباء، وتمييز الإنفاق التشغيلي عن الإنفاق الرأسمالي. وقد استُخدمت مصادر بيانات تكميلية لإجراء مقارنة بين أنماط الإنفاق داخل الميزانية وخارجها. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق داخل الميزانية على البنية التحتية كان منخفضاً من حيث القيمة المطلقة (١% من الناتج المحلي الإجمالي) والقيمة النسبية (٥% من إجمالي الإنفاق العام)، بالإضافة إلى انخفاضه بمرور الوقت. بشكل عام، انخفض الإنفاق على البنية التحتية بنحو الثلث خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ (مع تحمل قطاع الطرق العبء الأكبر من الانخفاض)، وهو الآن أقل بكثير من تقديرات المستويات المطلوبة، باستثناء عدد قليل من الحالات. هناك أدلة على أن البلدان منخفضة الدخل، على الرغم من انخفاض مظارييف الإنفاق، تولي أولوية أكبر للاستثمار العام والإنفاق على البنية التحتية مقارنة بنظيراتها متوسطة الدخل. يشير التحليل الاقتصادي القياسي إلى أن الإنفاق على البنية التحتية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل كان تاريخياً موالياً للدورة الاقتصادية، وإن كان بدرجة أقل من إجمالي الإنفاق. في قطاع النقل، تبين أن أموال الطرق تلعب دوراً كبيراً في تمويل صيانة الطرق، ويبدو أنها تعمل على تحسين كفاية التمويل، مع تخفيف تحيزات رأس المال الواضحة في إنفاق قطاع الطرق، ولكن هناك القليل من الأدلة على تحسينات الكفاءة بمرور الوقت.

أعدت دراسة مركز دراية للدراسات والمعلومات (٢٠١٦) من خلال بيان أن الإنفاق العام على قطاع الإنشاءات وذلك من خلال استراتيجية اقتصادية كلية" في ضوء التزام الغرفة بالمساهمة في رسم السياسات الاقتصادية التي تخدم توجه المملكة نحو النهوض بالاقتصاد الوطني، لا سيما المبادرة الكريمة لسمو ولي ولي العهد لبرنامج التحول الاقتصادي الطموح والاستراتيجي للمملكة. ونظراً لاهتمام الدول المتقدمة بقطاع الإنشاءات، باعتباره قطاعاً رائداً ومحركاً للاقتصاد، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق ما يلي: ١- تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لقطاع الإنشاءات كمحرك للتنمية. ٢- استخلاص بعض أفضل التجارب في تطوير القطاع وتفعيل دوره. ٣- اقتراح السياسة المالية المناسبة للإنفاق العام على مشاريع القطاع بما يعزز مسيرة التنمية ويجنب البلاد الركود الاقتصادي. وبناءً على ذلك، أكدت الدراسة على ما يلي: § ينبغي النظر إلى قطاع الإنشاءات كقطاع استراتيجي وحيوي، إذ يمتد تأثيره عبر روابطه الأمامية والخلفية مع معظم القطاعات الاقتصادية؛ لذا نجد أن تأثيره على النمو الاقتصادي أكبر. نموه يعني نمواً أكبر في الاقتصاد، وتراجعته يعني تراجعاً أكبر في الاقتصاد. لذلك، يجب النظر إليه وإعطائه الاهتمام الذي يستحقه. § الاهتمام بآلية التعامل مع مقاولي قطاع البناء، أي شركات المقاولات، خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي يتباطأ فيها الاقتصاد، وانتشر التأخير في تنفيذ الإنشاءات المتعاقد عليها، وخاصة الإنشاءات العامة كالطرق والجسور والقطارات والسكك الحديدية والمباني العامة الحكومية وشبه الحكومية، مما أدى إلى تأخير صرف الدفعات للمقاولين لهذه المشاريع وصرف جزء فقط منها. وقد أثر ذلك سلبيًا على النشاط الاقتصادي ككل، وخاصة على مستوى تشغيل العمال. وبالتالي، فإن استمرار هذا الاتجاه سيزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة، وتراجع العديد من القطاعات المرتبطة بقطاع البناء. § التوصية هي الاستمرار بنفس الزخم المالي للمشاريع وفقاً لما تم التعاقد عليه. وهذه هي السياسة الاقتصادية

التي اتبعتها اليابان بعد الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، والتي اتبعتها إمارة دبي والعديد من الدول المتقدمة تجاه قطاع البناء، كسياسة للإنفاق العام (الموازنة العامة للدولة).

تناولت دراسة شوريث جلول (٢٠١٣) واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على مصادر التمويل التقليدية والمعوقات المرتبطة بذلك. توصي الدراسة بضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الرقمية وإنشاء بنوك متخصصة لتمويل هذه المشاريع. كما تشير إلى أهمية الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي وتعزيز التعاون الإقليمي لتطوير مركز إقليمي لتخزين البيانات.

تهدف دراسة محمود محمد داغر (٢٠١٠) الى التعرف على استراتيجية الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي وقياس الآثار المتبادلة بين مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي بسبب العلاقة التبادلية بينهما واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة منهجية علمية كما توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها ارتباط استراتيجية الانفاق في ليبيا ارتباط وثيق وذلك بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الانفاق عند تدهور مستوى توفر الإيرادات وهذا يشير إلى وجود تنظيم في توجيه الموارد الاقتصادية نحو المساهمة الفاعلة في النمو والتنمية الاقتصادية

٢.٢. المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل بالدعم العام الذي تقدمه الجهات الحكومية لأصحاب المنشآت والشركات القائمة على المشاريع الانشائية والذي يسهم في القيام بالأعمال الانشائية وفق الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها وهذا المتغير له تأثير في سير عمل هذه الشركات والمنشآت التجارية وهو يتمثل بالآتي:

- تقديم التمويل
- توفير مجموعه من التسهيلات
- القيام بمجموعة من الشراكات مجتمعية

٢.٣. المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع بمجموعة من الأدوات التي يتطلبها نموذج العمل للمنشآت والشركات القائمة على المشاريع الانشائية والمتمثل بمجموعة من الأدوات التي لا بد من الاهتمام بها كونها مرتبطة باستمرارية العمل بالنسبة لهذه الشركات والمنشآت ولما لها من تأثير على استمرارية الدعم الحكومي لهم وهي على النحو الاتي:

١. التكاليف
٢. الجدولة الزمنية
٣. الجودة

٢.٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

من خلال قياس العلاقة الرابطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع نجد ان هناك علاقة ارتباط قوية فكلما زاد الدعم الحكومي للمنشآت والشركات والذي يأتي ضمن الجدولة الزمنية وبناء على الجودة المقدمة من قبل إدارة المنشآت والشركات وعبر التكاليف المنظمه فبالنالي سوف يكون له تأثيره على سير العمل لديهم وهذا يأتي من خلال الرابط عبر مجموعة من المتغيرات ذات الصلة وهي المتغيرات الوسطية وهي على النحو الاتي :

- آليات الرصد والتقييم
- الاختلافات بين الهيئات الإشرافية

٢.٥. الخاتمة

خلال هذا البحث تعرفنا على أهمية الدعم الحكومي المقدم للمنشآت التجارية والشركات ذات الصلة بالأعمال والإنشاءات وذلك لما لذلك من تأثير مباشرة على سير الاعمال في هذه المنشآت والشركات والذي بدوره يسهم في توافر الاعمال بشكل منتظم بين الطرفين كما أن قيام الإدارات الحكومية بإيجاد الاليات المناسبة لتقديم الدعم الحكومي فهي بذلك تسهم في إنتاج فعالية إطار تنظيمي وقانوني مناسب بين الإدارات الحكومية القائمة على تقديم الدعم الحكومي وبين الشركات والمنشآت التجارية القائمة على المشاريع الانشائية وهي تسهم في توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب كما انه يساعد الجهات الحكومية على تقييم سياساتها في دعم المشاريع وتحسينها وذلك فإن نقاط القوة في هذا الجانب ترتفع والتي تتمثل في تنوع طري تنفيذ الدعم بالشكل يساعد على تطوير المشاريع الانشائية كما ان إيجاد استراتيجيات لتقديم الدعم يعمل على تقديم أفكارًا عملية يمكن استخدامها لتحسين تنفيذ المشاريع ومتابعتها بشكل أفضل .

الفصل الثالث - منهجية البحث

مقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة العلمية، إذ يُقدّم الإطار المنهجي الذي استند إليه الباحث في تحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية. ويهدف إلى توضيح الأسس العلمية والإجرائية التي بُني عليها البحث، من حيث نوع المنهج، وأدوات جمع البيانات، وطبيعة العينة، وأساليب التحليل المستخدمة؛ بما يضمن مصداقية النتائج ودقتها.

انطلاقاً من أهمية الدور الذي تمارسه الحكومة في دعم القطاع الإنشائي باعتباره أحد الركائز الرئيسية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، جاءت هذه الدراسة لتتناول أثر مجموعة من أبعاد الدعم الحكومي، مثل تقديم التمويل، وتوفير التسهيلات الإدارية والتنظيمية، وإقامة الشراكات المجتمعية، وتفعيل آليات الرصد والتقييم، إضافة إلى تباين الأدوار بين الهيئات الإشرافية والتنفيذية، على مستوى الأداء الإنشائي من حيث التكاليف والجدولة الزمنية والجودة. ويهدف هذا الفصل إلى بيان الخطوات المنهجية التي اعتمدها الباحث في بناء الإطار التطبيقي للدراسة، من خلال تحديد نوع المنهج العلمي الأنسب لطبيعة المشكلة (المنهج الوصفي التحليلي أو المزيج الكمي والنوعي)، وتوضيح مصادر البيانات (الأولية والثانوية)، وآليات تصميم الاستبانة أو المقابلات، إضافة إلى توضيح أساليب تحليل البيانات المستخدمة لاختبار الفرضيات والتحقق من صدق النموذج المفاهيمي المقترح.

كما يسعى الفصل إلى تبرير اختيارات الباحث فيما يتعلق بمجتمع الدراسة وعينتها، وشرح معايير الصدق والثبات للأدوات المستخدمة، وتحديد الإجراءات الأخلاقية التي تم الالتزام بها أثناء تنفيذ البحث. ومن خلال هذا التنظيم المنهجي، يسعى الباحث إلى تقديم دراسة علمية رصينة تُمكن من فهم مدى فعالية الدعم الحكومي في تحسين كفاءة وجودة المشاريع الإنشائية في المملكة، وتسهم في صياغة توصيات عملية لصنّاع القرار في القطاعات ذات الصلة.

التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث :

١. دعم الحكومة العام

هو المجموعة المتكاملة من السياسات والإجراءات والموارد التي تضعها الدولة بهدف تمكين وتحفيز قطاع معين أو نشاط اقتصادي معين، من خلال توفير بيئة تنظيمية ومالية وتقنية ملائمة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سياق المشاريع الإنشائية، يُنظر إلى هذا الدعم على أنه الإطار الكلي الذي تُقدّمه الجهات الحكومية — مثل تشريعات، وتسهيلات، وحوافز — لتيسير وتطوير مشاريع البنية التحتية.

٢. تقديم التمويل

العملية التي من خلالها تقوم الجهة الحكومية أو أحد الهيئات التابعة لها أو التي تُشرف عليها بتخصيص موارد مالية — سواء عبر منح أو قروض ميسّرة أو ضمانات — للمشاريع، بغرض تمكينها من التنفيذ أو التوسعة أو التطوير، وتقليل العبء المالي على المنفّذ أو المستثمر.

٣. توفير مجموعة من التسهيلات

يعني إتاحة وتسريع سلسلة من الخدمات والإجراءات والامتيازات للمستفيدين (مقاولين، مطوّرين، مستثمرين) التي تقلّل من العوائق البيروقراطية أو المالية أو الفنية، بحيث تُسهّل بدء المشروع أو تنفيذه أو إنجازه في الوقت والمواصفات المطلوبة. مثال: تسهيل إصدار التراخيص، إعفاءات ضريبية أو رسوم، تفضيل المنشآت المحلية، تبسيط إجراءات المناقصة

٤. القيام بمجموعة من الشراكات المجتمعية

الشراكة المجتمعية تُعرّف بأنها تحالفات استراتيجية قائمة بين الجهات الحكومية من جهة، وقطاع خاص أو مؤسسات المجتمع المدني أو جهات أكاديمية من جهة أخرى، تهدف إلى تنفيذ أو دعم مشاريع وخدمات تُحقّق منفعة عامة وتنمية مستدامة، من خلال تبادل الموارد والمعرفة وتقاسم المخاطر والأعباء والعوائد وينطبق ذلك على المشاريع الإنشائية عندما تتعاون الحكومة

والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في تنفيذ البنية التحتية، أو تقديم خدمات مرتبطة بها، أو إشراك المجتمعات المحلية في تصميم أو تنفيذ المشروع.

٥. آليات الرصد والتقييم

آليات الرصد والتقييم تُعرف بأنها النُظم، والإجراءات، والأدوات التي تُستخدم لمتابعة تنفيذ المشروع - من بدايته إلى نهايته - من حيث الزمن، والتكلفة، والجودة، والمخرجات، فضلاً عن قياس الأثر ومدى تحقيق الأهداف. هذا يشمل تحديد مؤشرات الأداء، وجمع البيانات، وتحليلها، وإعداد التقارير، واستخدام النتائج لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو تحسينية.

الهيئات الإشرافية:

الجهات التي تُشكّل إطاراً سياسياً أو تنظيمياً أو إشرافياً، تضع السياسات والمبادئ، تتابع الأداء، وتمارس الرقابة على التنفيذ، وغالباً ما لا تنفّذ مباشرة أعمال المشروع.

الهيئات التنفيذية:

الجهات أو الوحدات التي تتولّى وضع الخطة التشغيلية، وإدارة تنفيذ المشروع في الواقع الميداني، وتحقيق الأهداف المنوطة، وإدارة الموارد، واجتياز التحديات التشغيلية.

٧. التكاليف

هي جميع الإنفاقات المالية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتخطيط وتنفيذ المشروع. ويشمل ذلك تكاليف المواد، والعمالة، والمعدات، والإدارات، والمصاريف غير المباشرة (مثل الإشراف، والتأمين، والمرافق)، والتكاليف المتغيرة والثابتة، والتي تُستخدم لتقييم الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع، ولتحليل الانحرافات عن الميزانية المخططة.

٨. الجدولة الزمنية

وهي الخطة الزمنية التي تحدد تسلسل الأنشطة والمراحل التنفيذية للمشروع، وتُحدد المدة الزمنية المخصصة لكل نشاط، وتُشرف على ضبط التنفيذ ضمن الإطار الزمني المخطّط، بهدف تجنّب التأخير وتقليل التكاليف الإضافية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي، تُعد أداة أساسية لإدارة المشروع وضمان تسليمه في الوقت المناسب وبما يتماشى مع الأهداف.

٩. الجودة

هي مدى مطابقة مخرجات المشروع (منشآت، بنى تحتية، خدمات مرتبطة) للمواصفات الفنية والمعايير المعتمدة، وتحقيق الأداء الذي يلبي متطلبات واحتياجات المستفيدين، ويضمن الاستدامة والسلامة والكفاءة التشغيلية. كما تشمل الجودة جوانب التصميم، والتنفيذ، والمواد، والصيانة، والتشغيل.

الجودة لا تعني فقط الانتهاء من المشروع، بل تحقق رضا المستفيد وجودة أداء طويلة الأجل.

تصميم البحث -صلة البحث

يُعد تصميم البحث الإطار العام الذي يُوجّه خطوات الباحث في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، بحيث يضمن تحقيق أهداف الدراسة والإجابة الدقيقة على تساؤلاتها. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تستهدف تحليل أثر الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، فقد تم تبني تصميم بحث وصفي-تحليلي ذي توجه كمي مدعوم بمدخل نوعي مكمل

يرتكز هذا التصميم على الجمع بين التحليل الكمي الذي يتيح قياس العلاقات الإحصائية بين المتغيرات، والتحليل النوعي الذي يوفر فهماً تفسيرياً أعمق للسياق المؤسسي والسياساتي الذي يعمل فيه الدعم الحكومي.

ويُتيح هذا التكامل المنهجي تقديم رؤية شاملة تتجاوز الأرقام والمؤشرات لتصل إلى تفسير الظواهر والعوامل المؤثرة في فعالية الدعم الحكومي داخل البيئة الإنشائية السعودية. يتكوّن النموذج المفاهيمي للدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثل أبعاد الدعم الحكومي (تقديم التمويل، توفير التسهيلات، الشراكات المجتمعية، آليات الرصد والتقييم، والاختلافات بين الهيئات الإشرافية والتنفيذية)، في مقابل المتغيرات التابعة التي تعبر عن مستويات تطوير المشاريع الإنشائية (خفض التكاليف، تحسين الجدولة الزمنية، رفع الجودة). ويُعد هذا التصميم الأنسب لطبيعة البحث الحالية للأسباب الآتية:

١. ارتباطه الوثيق بمشكلة البحث وأهدافه، إذ يسعى إلى قياس الأثر السببي بين الدعم الحكومي ومخرجات الأداء الإنشائي.
٢. ملاءمته لطبيعة البيانات المطلوبة، والتي تجمع بين البيانات الكمية (من خلال الاستبانة) والنوعية (من خلال المقابلات).
٣. قابليته للتطبيق في بيئة واقعية، حيث يعتمد على آراء العاملين في الجهات الحكومية والمشاريع الإنشائية الفعلية في المملكة.
٤. دعمه لإنتاج نتائج تفسيرية وتطبيقية يمكن الاستفادة منها في تحسين سياسات دعم القطاع الإنشائي مستقبلاً.

وبذلك، يُمكن القول إن تصميم البحث يعبر عن صلة عضوية بين مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية، حيث تمّ بناء هيكل البحث بشكل متكامل يربط بين:

- ❖ أهداف البحث (قياس وتحليل أثر الدعم الحكومي)،
- ❖ متغيراته الرئيسة (الدعم الحكومي وأداء المشاريع الإنشائية)،

❖ والنتائج المتوقعة (تحديد محددات النجاح في سياسات دعم المشاريع).

ويُمكن هذا التصميم من بناء نموذج تفسيري متكامل يختبر العلاقات السببية المفترضة، ويقدم أدلة علمية يمكن لصنّاع القرار الاعتماد عليها في تحسين استراتيجيات دعم المشاريع الإنشائية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مجتمع البحث وطرق وتقنيات اخذ العينات :

يُمثل مجتمع البحث شركة بيتكو للتجارة والمقاولات، وهي إحدى الشركات السعودية الرائدة في مجال المقاولات العامة وتنفيذ المشاريع الإنشائية والصناعية ومشاريع البنية التحتية. تُعد بيتكو نموذجًا مثاليًا لبيئة البحث الحالية، إذ تعمل في نطاقٍ يتقاطع مباشرة مع سياسات الدعم الحكومي في القطاع الإنشائي من خلال تعاملها مع الجهات الحكومية والمطورين العقاريين والصناديق التمويلية. كما أنها تنفذ مشاريع مختلفة تمول جزئيًا أو كليًا عبر برامج حكومية أو ضمن مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠، مما يجعلها بيئة بحثية خصبة لتحليل أثر الدعم الحكومي بمختلف أشكاله على الأداء الإنشائي الفعلي للمشروعات. ويشمل مجتمع البحث في هذه الشركة جميع الفئات الإدارية والفنية التي تشارك في مراحل التخطيط والتنفيذ والإشراف المالي والإداري للمشروعات، بما في ذلك:

❖ الإدارة العليا: المدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات الرئيسية (مثل الإدارة المالية، إدارة

المشاريع، إدارة الجودة).

❖ الإدارة الوسطى: مدراء المشاريع، المهندسون المقيمون، والمشرفون الفنيون.

❖ الفنيون والمهندسون الميدانيون الذين يتعاملون مباشرة مع تطبيق معايير الجودة والجدولة والتكلفة.

❖ الوحدات الداعمة مثل إدارة المشتريات والعقود، وإدارة الموارد البشرية، ووحدة

تطوير الأعمال والعلاقات الحكومية.

ويبلغ العدد التقريبي لمجتمع البحث – بحسب بيانات الشركة لعام ٢٠٢٤ نحو (٥٠٠ موظف)

موزعين بين المقر الرئيس بالرياض وفروع الشركة

ونظرًا لأن عدد أفراد المجتمع الكلي كبير نسبيًا ومتعدد المستويات، تم اعتماد طريقة العينة الطبقية العشوائية وذلك لضمان تمثيل جميع فئات الموظفين ذات الصلة بموضوع البحث.

تحديد الطبقات الرئيسية :

- ❖ الطبقة الأولى: الإدارة العليا (مديرو الإدارات التنفيذية).
 - ❖ الطبقة الثانية: مدراء المشاريع والمشرّفون الفنيون.
 - ❖ الطبقة الثالثة: المهندسون والفنيون الميدانيون.
 - ❖ الطبقة الرابعة: الإدارات المساندة (مالية، عقود، مشتريات).
- تحديد حجم العينة في كل طبقة حسب نسبة تمثيلها في المجتمع الكلي.
- على سبيل المثال (عند مجتمع حجمه ٤٥٠ موظفًا):
- ❖ الإدارة العليا: ١٠% → (٤٥ مشاركًا).
 - ❖ الإدارة الوسطى: ٣٠% → (١٣٥ مشاركًا).
 - ❖ التنفيذية والفنية: ٤٥% → (٢٠٠ مشارك).
 - ❖ الإدارات المساندة: ١٥% → (٧٠ مشاركًا).
 - ❖ إجمالي العينة التقريبية: $٤٥٠ \times ٦٠\% = ٢٧٠$ مشاركًا.

طريقة جمع البيانات

أولاً: البيانات الكمية

١. أداة جمع البيانات: الاستبانة وهي كالآتي :

- ❖ تم تطوير استبانة علمية مقننة تُعد الأداة الرئيسة لجمع البيانات من أفراد العينة في شركة بيتكو للتجارة والمقاولات.
- ❖ صُممت الاستبانة بعد مراجعة الأدبيات السابقة والنماذج النظرية في مجالات الدعم الحكومي، إدارة المشاريع، والجودة الإنشائية، مع تكييف الفقرات لتناسب بيئة الشركة وطبيعة قطاع المقاولات في المملكة.

٢. هيكل الاستبانة:

تتكوّن من قسمين رئيسين:

- ❖ القسم الأول: المعلومات الديموغرافية
 - ❖ القسم الثاني: فقرات تقيس أبعاد الدعم الحكومي
٣. إجراءات توزيع وجمع الاستبانات:

تم التنسيق مع إدارة الموارد البشرية في شركة بيتكو لتحديد قوائم الموظفين وفق المستويات الإدارية الأربعة.

ثانيًا: البيانات النوعية

١. أداة جمع البيانات: المقابلات

لإثراء الجانب الكمي وتوضيح بعض النتائج الإحصائية، أُجريت مجموعة من المقابلات مع بعض مسؤولين في الشركة وبعض جهات حكومية شريكة في تنفيذ المشاريع الإنشائية.

ثالثًا: مصادر البيانات الثانوية والتي شملت:

- ❖ التقارير السنوية والإدارية لشركة بيتكو.
- ❖ اللوائح التنظيمية والدعم الصادر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
- ❖ بعض الدراسات الأكاديمية التي تتعلق بتطوير القطاع الإنشائي والدعم المالي للمشروعات.

انواع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على أنواع متعددة من البيانات لضمان شمولية التحليل ودقته في تفسير أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في شركة بيتكو للتجارة والمقاولات.

أولاً: البيانات الأولية

وهي البيانات الأصلية التي تم الحصول عليها مباشرة من الميدان دون وسيط، وتُعد المصدر الأساسي للتحليل الإحصائي في هذه الدراسة.

تتمثل البيانات الأولية في نوعين رئيسين:

١. البيانات الكمية

هي البيانات التي يمكن قياسها رقمياً وتحليلها إحصائياً للتوصل إلى علاقات سببية بين المتغيرات وقد تم جمعها من خلال الاستبانة الموجهة إلى موظفي شركة بيتكو بمختلف مستوياتهم الإدارية والفنية.

شملت هذه البيانات استجابات رقمية على مقياس ليكرت الخماسي تتعلق بـ:

- ❖ درجة توافر الدعم الحكومي بأبعاده (التمويل، التسهيلات، الشراكات، الرصد والتقييم، والهيئات الإشرافية والتنفيذية).
- ❖ مستوى تطوير المشاريع الإنشائية من حيث التكلفة، الزمن، الجودة.

٢. البيانات النوعية :

وهي البيانات غير الرقمية التي تعبّر عن الآراء والتصورات والتجارب العملية للمشاركين، وُجِّعت عبر المقابلات مع مديري المشاريع ومسؤولي الشؤون الحكومية في الشركة وقد ساعدت هذه البيانات على تفسير النتائج الكمية وتوضيح السياق العملي لأثر الدعم الحكومي في بيئة العمل الفعلية.

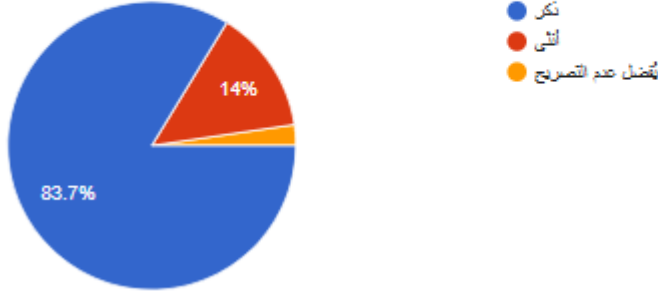
وقد شملت موضوعات مثل:

- ❖ مدى فاعلية برامج التمويل الحكومية في دعم استمرارية المشاريع.
- ❖ التحديات الإدارية في الحصول على التسهيلات الحكومية.
- ❖ دور الشراكات المجتمعية في تحسين جودة التنفيذ.

اجراءات التحليل الاحصائي

الجنس

43 رداً

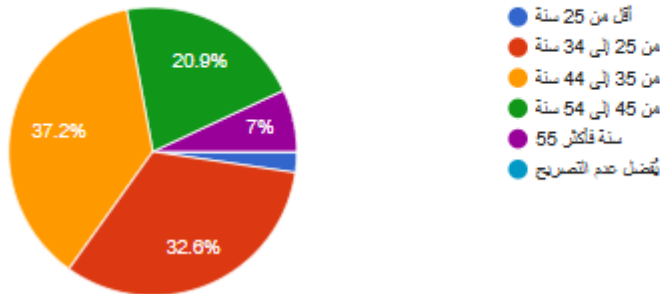


النسب:
الذكور: ٨٣.٧% (الغالبية العظمى من المشاركين)
الإناث: ١٤%
يفضل عدم التصريح: ٢.٣%

تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين في العينة هم من الذكور، وهذا قد يعكس طبيعة قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، والذي غالباً ما تكون نسبة العاملين فيه من الذكور أكبر. وجود نسبة قليلة من الإناث يشير إلى تمثيل نسائي محدود، وربما يعكس واقع التوظيف أو المشاركة في هذا المجال. كما أن نسبة الذين فضلوا عدم التصريح صغيرة جداً، ولا تؤثر على النتائج بشكل كبير.

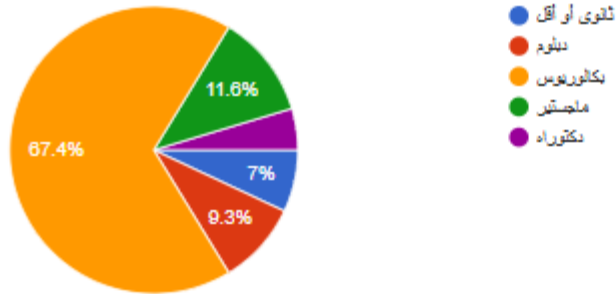
الفئة العمرية

43 رداً



النسب حسب الفئات:
أقل من ٢٥ سنة: ٢.٣% (نسبة قليلة)
من ٢٥ إلى ٣٤ سنة: ٣٢.٦%
من ٣٥ إلى ٤٤ سنة: ٣٧.٢% (أكبر فئة عمرية)
من ٤٥ إلى ٥٤ سنة: ٢٠.٩%
أكثر من ٥٥ سنة: ٧%
يفضل عدم التصريح: ٠%

تشير النتائج إلى أن أغلب المشاركين (٦٩.٨%) تقع أعمارهم بين ٢٥ و ٤٤ سنة، وهي فئة عمرية تمثل الفئة النشطة عمليًا والمهنية في سوق العمل. هذه الفئة تعتبر مثالية لدراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع لأنهم غالبًا في مواقع اتخاذ القرار أو التنفيذ. وجود فئة من ٤٥ إلى ٥٤ سنة بنسبة جيدة (٢٠.٩%) يعزز من تنوع العينة. نسبة الشباب أقل من ٢٥ سنة تمثل عددًا قليلًا، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين لديهم خبرة عملية.

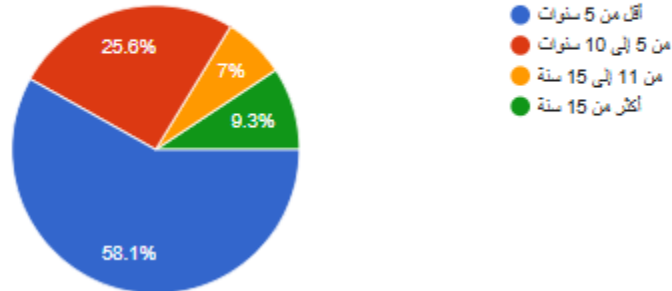


التوزيع:
ثانوي أو أقل: ٧%
دبلوم: ٩.٣%
بكالوريوس: ٦٧.٤% (الأغلبية العظمى)
ماجستير: ١١.٦%
دكتوراه: ٤.٧%

تشير نتائج التحليل إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين حاصلون على شهادة البكالوريوس (حوالي ٦٧.٤%)، مما يشير إلى أن العينة تمثل فئة علمية جيدة تتناسب مع متطلبات قطاع المشاريع الإنشائية

سنوات الخبرة في قطاع المشاريع الإنشائية

43 رداً

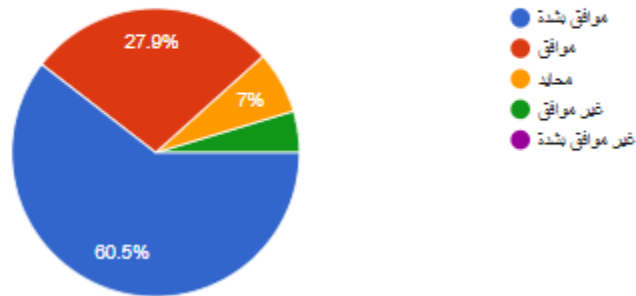


التوزيع على سنوات الخبرة في المشاريع الإنشائية :
أقل من ٥ سنوات: ٥٨.١% (أكثر من نصف العينة)
من ٥ إلى ١٠ سنوات: ٢٥.٦%
من ١١ إلى ١٥ سنة: ٧%
أكثر من ١٥ سنة: ٩.٣%

تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف المشاركين لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات، وهذا يعكس وجود شريحة واسعة من المهنيين الجدد أو المتوسطين في القطاع، مما قد يدل على حركة تجديد أو نمو في قطاع المشاريع الإنشائية. وجود ٢٥.٦% لديهم خبرة بين ٥ إلى ١٠ سنوات يضيف إلى توازن الخبرة في العينة. كما أن نسبة الخبراء الذين تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة تصل إلى حوالي ٩.٣%، مما يضمن وجود تجربة عميقة يمكن الاستفادة منها في تحليل أثر الدعم الحكومي.

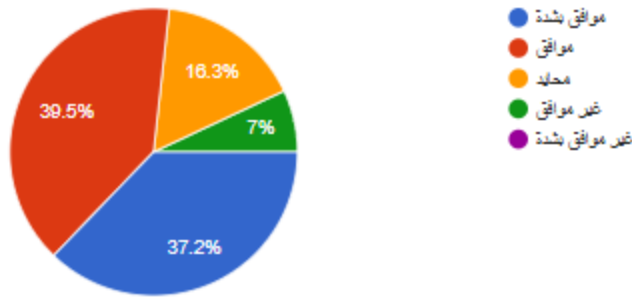
تسهم برامج الدعم الحكومي في تحفيز تنفيذ المشاريع الإنشائية.

رأى 43



التوزيع:
موافق بشدة: 60.5%
موافق: 27.9%
محايد: 7%
غير موافق: 4.7% (تقريبًا نسبة قليلة)
غير موافق بشدة: 0%

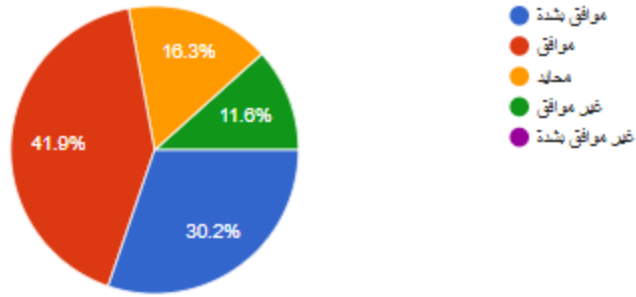
تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين (88.4%) يؤكدون على أهمية ودور برامج الدعم الحكومي في تحفيز تنفيذ المشاريع الإنشائية، مما يعكس قناعة واضحة بأثر الدعم الحكومي في القطاع. نسبة المحايدين قليلة، ونسبة المعارضة ضعيفة جدًا، مما يعزز مصداقية هذه النتيجة. يشير هذا إلى أن الدعم الحكومي يعتبر محفزًا رئيسيًا ومؤثرًا في تنفيذ المشاريع الإنشائية.



التوزيع:
موافق بشدة: 37.2%
موافق: 39.5%
محايد: 16.3%
غير موافق: 7%
غير موافق بشدة: 0%

تشير النتائج إلى أن النسبة الإجمالية للموافقين (موافق + موافق بشدة) تصل إلى 76.7%، مما يشير إلى وجود قبول نسبي لوضوح الإجراءات الحكومية المتعلقة بالدعم. رغم ذلك، وجود نسبة معقولة (16.3%) محايدة و 7% معارضة يعكس بعض التردد أو عدم الرضا التام بشأن وضوح الإجراءات، مما قد يشير إلى الحاجة لتحسينات أو توضيحات أكبر في آليات الدعم الحكومي لضمان فهم شامل بين المستفيدين.

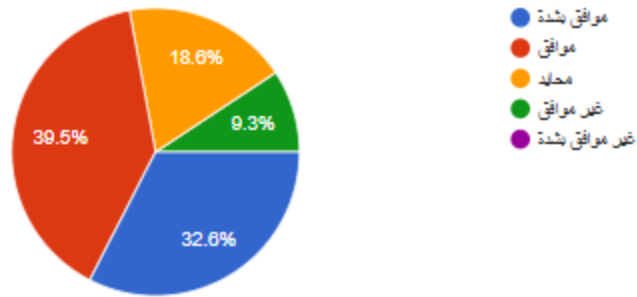
الدعم الحكومي يوزع بشكل عادل بين الجهات المنفذة للمشاريع.
رأى 43



التوزيع :
موافق بشدة: ٣٠.٢%
موافق: ٤١.٩%
محايد: ١٦.٣%
غير موافق: ١١.٦%
غير موافق بشدة: ٠%

وتشير النتائج أعلاه أن وجود ثقة كبيرة من قبل المشاركين في عدالة توزيع الدعم الحكومي بين الجهات المنفذة للمشاريع، حيث أن أكثر من ٧٠% يؤيدون ذلك. نسبة المحايدين تعكس حاجة محتملة لمزيد من التوضيح أو المعلومات لدى بعض المشاركين وعلى الإجمالي هناك ما يشير إلى رضا عام أو على الأقل قبول واسع لآليات التوزيع الحالية.

الدعم المقدم يتناسب مع احتياجات المشاريع من حيث الحجم والنوع.
رأى 43

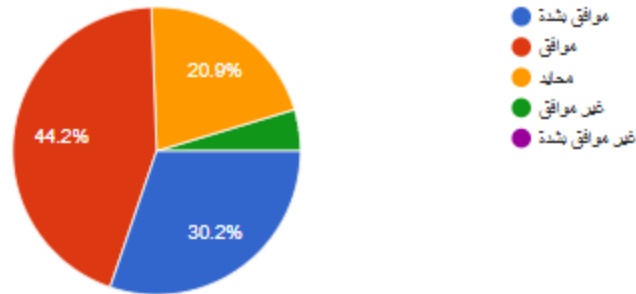


التوزيع:
موافق بشدة: ٣٢.٨%
موافق: ٣٩.٥%
محايد: ١٨.٦%
غير موافق: ٩.٣%
غير موافق بشدة: ٠%

توضح النتائج أن هناك رضا عامًا جيدًا بين المشاركين والتي كانت بنسبة ٧٢.٣% وذلك الرضا راجع إلى شأن ناسب الدعم الحكومي مع احتياجات المشاريع الإنشائية من حيث الحجم والنوع، مع وجود نسبة معتدلة من المحايدين الذين قد يحتاجون إلى مزيد من المعلومات أو التوضيح ولكن بالمجمل هذا يعكس نجاح نسبي في تقديم الدعم المناسب.

هناك متابعة حكومية فعالة لضمان تطبيق معايير الجودة في المشاريع المدعومة.

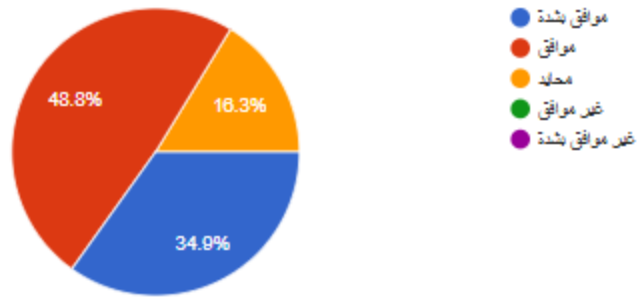
رأى 43



التوزيع:
موافق بشدة: 30.2%
موافق: 44.2%
محايد: 20.9%
غير موافق: 4.7%
غير موافق بشدة: 0%

تعكس النتائج وجود اعتقاد قوي لدى غالبية المشاركين بفعالية المتابعة الحكومية في ضمان جودة المشاريع المدعومة، مع وجود نسبة معتدلة من المحايدين الذين قد يحتاجون إلى مزيد من التوضيح أو المعلومات عن عمليات الدعم المقدم مما يشير إلى رضا عام عن دور الجهات الحكومية في مراقبة الجودة.

ساهم الدعم الحكومي في زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الإنشائية.
رأى 43

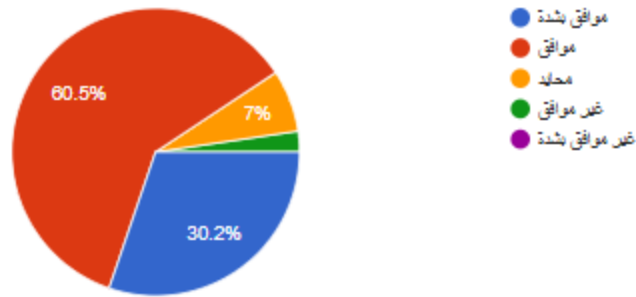


التوزيع:
موافق بشدة: ٣٤.٩%
موافق: ٤٨.٨%
محايد: ١٦.٣%
غير موافق: ٠%
غير موافق بشدة: ٠%

النتائج تشير إلى أن الدعم الحكومي لعب دوراً محورياً في زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الإنشائية، حيث يرى أكثر من ٨٠% من المشاركين تأثيراً إيجابياً واضحاً. غياب الردود السلبية يعزز مصداقية هذا التأثير، في حين أن نسبة المحايدين المحدودة تمثل فقط الفئة التي قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو تجربة مباشرة.

توجد شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع.

43 رداً



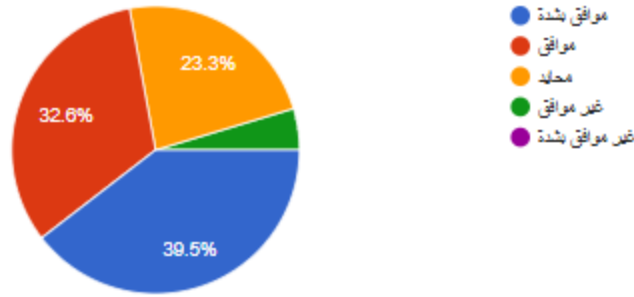
التوزيع :
موافق: ٦٠.٥%
موافق بشدة: ٣٠.٢%
محايد: ٧%
غير موافق: ٢.٣% تقريباً
غير موافق بشدة: ٠%

يتضح من النتائج أن نسبة كبيرة جداً من المشاركين (٩٠.٧%) تتفق على وجود شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وهو مؤشر قوي على ثقة المشاركين في التعاون القائم بين هذين القطاعين في تنفيذ المشاريع. في المقابل، نجد أن النسبة المعارضة محدودة جداً (حوالي ٢.٣%)، مما يعني أن حالات عدم الرضا قليلة ولا تؤثر على الاتجاه العام أما الفئة المحايدة (٧%) فقد تمثل أفراداً يرون أن الشراكات موجودة ولكنها تحتاج إلى مزيد من الفعالية أو التطوير ومن هنا تشير النتائج إلى نظرة إيجابية سائدة تجاه فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يعكس:

- ❖ نجاح مبادرات التعاون في تنفيذ المشاريع التنموية.
- ❖ تحسن مستوى التكامل بين القطاعين في مجالات التخطيط والتنفيذ.
- ❖ وجود رضا عام من المشاركين حول النتائج الملموسة لهذه الشراكات.

توفر السياسات الحكومية بيئة محفزة للقطاع الخاص للمشاركة في المشاريع.

رأى 43



التوزيع
موافق بشدة: 39.5%
موافق: 32.6%
محايد: 23.3%
غير موافق: 4.6% تقريباً
غير موافق بشدة: 0%

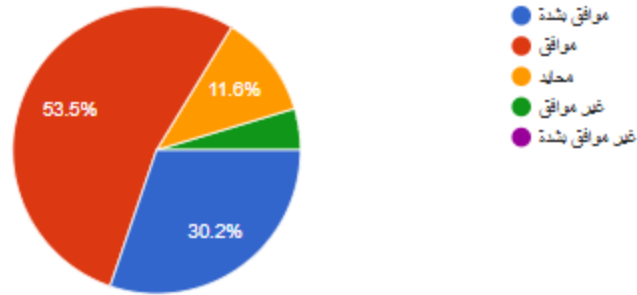
يتضح أن غالبية المشاركين (72.1%) يرون أن السياسات الحكومية توفر بالفعل بيئة محفزة للقطاع الخاص للمشاركة في المشاريع، مما يدل على رضا عام عن الدور الحكومي في دعم الشراكة مع القطاع الخاص. بينما نسبة 23.3% من المشاركين اتخذت موقفاً محايداً، وهو ما قد يشير إلى أن بعضهم يرى وجود تحفيز جزئي فقط أو أن التجربة تختلف حسب نوع المشاريع والقطاعات. أما النسبة المعارضة (4.6%) فهي صغيرة جداً، مما يعكس أن قلة قليلة فقط لا تشعر بوجود بيئة محفزة كافية من قبل السياسات الحكومية. من هنا يمكن أن تشير النتائج إلى نظرة إيجابية سائدة تجاه السياسات الحكومية في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، حيث يرى أغلب المشاركين أن:

❖ الحكومة تضع سياسات ومبادرات تشجع القطاع الخاص على المشاركة.

❖ هناك تسهيلات تنظيمية وتشريعية تدعم بيئة الاستثمار المشترك.

توجد آليات واضحة لتقييم أثر الدعم الحكومي على أداء المشاريع.

رأى 43



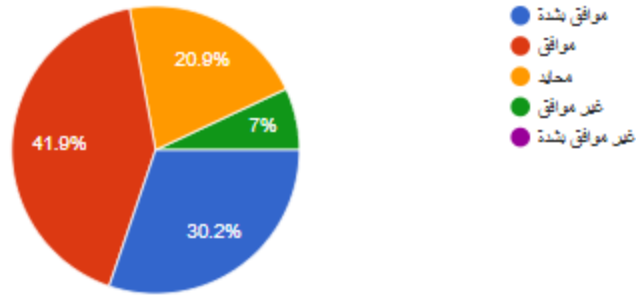
التوزيع
موافق بشدة: 30.2%
موافق: 53.5%
محايد: 11.6%
غير موافق: 4.7% تقريباً
غير موافق بشدة: 0%

يتضح أن أغلبية المشاركين (83.7%) يتفقون على وجود آليات واضحة لتقييم الدعم الحكومي في المشاريع، وهو مؤشر إيجابي على وجود أنظمة متابعة وتقييم فعالة في بيئة العمل الحكومية. بينما يرى 11.6% أن الممارسات الحالية متوسطة أو غير كافية لتكوين رأي واضح، وتشير النسبة الصغيرة غير الموافقة (4.7%) إلى أن هناك قلة قليلة تشعر بضعف أو غموض في هذه الآليات. ويمكن القول إن النتائج تعكس رضا عام عن مستوى الشفافية الحكومية في متابعة أثر الدعم المقدم للمشاريع، مما يدل على:

- ❖ وجود إجراءات تقييم ومؤشرات أداء واضحة.
- ❖ اهتمام الجهات الحكومية بقياس العائد من الدعم.

عملية المتابعة للمشاريع المدعومة تتم بانتظام وشفافية.

43 رناً

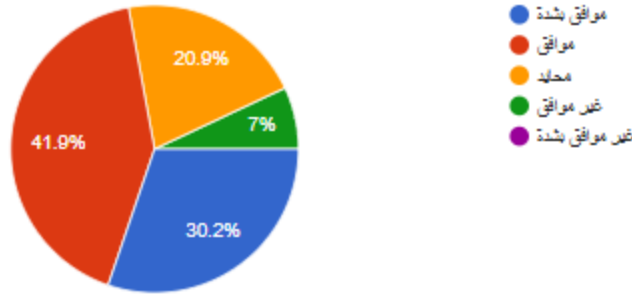


التوزيع
موافق بشدة: ٣٠.٢%
موافق: ٤١.٩%
محايد: ٢٠.٩%
غير موافق: ٧%
غير موافق بشدة: ٠%

تشير النتائج إلى أن ٧٢.١% من المشاركين يعتقدون أن عملية المتابعة للمشاريع المدعومة دقيقة ومنتظمة، ما يعكس ثقة قوية في الإجراءات الرقابية المتبعة من قبل الجهات الحكومية أو الجهات الداعمة. في المقابل، أبدى ٢٠.٩% حيادهم، ما قد يدل على وجود تفاوت في دقة المتابعة من مشروع لآخر، بينما يرى ٧% فقط أن المتابعة لا تتم بالشكل الكافي أو المنظم.

عملية المتابعة للمشاريع المدعومة تتم بانتظام وشفافية.

43 رداً

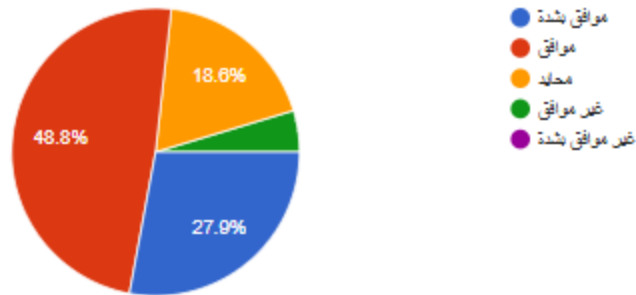


التوزيع
موافق بشدة: ٣٠.٢%
موافق: ٤١.٩%
محايد: ٢٠.٩%
غير موافق: ٧%
غير موافق بشدة: ٠%

يتضح من الرسم أن نسبة الموافقة الكلية تبلغ ٧٢.١%، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى رضا غالبية المشاركين عن مستوى المتابعة والشفافية في تنفيذ المشاريع المدعومة.

بينما نسبة عدم الموافقة (غير موافق) منخفضة جداً عند ٧% فقط، مما يدل على قلة الشكاوى أو الملاحظات في هذا الجانب. أما الفئة المحايدة (٢٠.٩%) فقد تعكس وجود بعض المستجيبين الذين لم يكونوا رأياً واضحاً بعد، وربما يحتاجون إلى مزيد من التواصل أو الاطلاع على تفاصيل المتابعة.

بشكل عام، تعكس النتائج صورة إيجابية لعملية المتابعة، مع وجود فرصة لتحسين مستوى الشفافية والتواصل أكثر مع الفئة المحايدة.



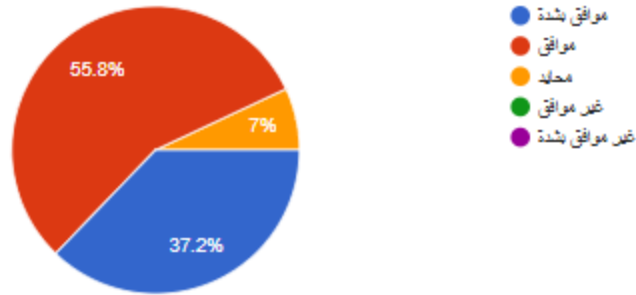
التوزيع
موافق بشدة: ٢٧.٩%
موافق: ٤٨.٨%
محايد: ١٨.٦%
غير موافق: ٤.٧%
غير موافق بشدة: ٠%

تشير البيانات إلى أن ٧٦.٧% من المشاركين يتفقون على أن نتائج التقييم تُستخدم فعلاً في تطوير سياسات الدعم المستقبلية، وهي نسبة أعلى من نتائج السؤال السابق، ما يعكس ثقة جيدة في آلية تحسين السياسات بناءً على التقييمات. بينما بلغت نسبة عدم الموافقة ٤.٧% فقط، وهي منخفضة جداً، مما يدل على فعالية الإجراءات الحالية في الاستفادة من التغذية الراجعة.

أما الفئة المحايدة (١٨.٦%)، فقد تكون بحاجة إلى مزيد من التوضيح حول كيفية استخدام نتائج التقييم في الواقع العملي.

بشكل عام، أرى أن الدعم الحكومي أسهم بفاعلية في تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة.

رأى 43



التوزيع
موافق بشدة: 37.2%
موافق: 55.8%
محايد: 7.0%
غير موافق: 0%
غير موافق بشدة: 0%

يوضح هذا الرسم البياني آراء المشاركين حول مدى فعالية الدعم الحكومي في تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة. تشير النسبة الأكبر (55.8%) إلى أن المشاركين موافقون على أن الدعم الحكومي فعال في تطوير المشاريع، وهي النسبة المسيطرة على العينة.

بينما يرى 37.2% من المشاركين أنهم موافقون بشدة، مما يعزز الاتجاه الإيجابي العام نحو فعالية الدعم الحكومي. في المقابل، فقط 7% من العينة كانوا محايدين، ولم تُسجل نسب لخياراتي غير موافق وغير موافق بشدة. وتُظهر النتائج اتفاقاً شبه جماعي على أن الدعم الحكومي يلعب دوراً كبيراً وفعالاً في تطوير المشاريع الإنشائية داخل المملكة، مما يعكس رضا عام وثقة في جهود الحكومة بهذا المجال.

قائمة المراجع:

الرقم	المراجع	التفاصيل
١	محمد الغاسب وهشام العلي (٢٠٢٤)	يناقش نماذج مكتب إدارة المشاريع في مشاريع الإنشاءات الحكومية بمنطقة حائل، ويبين أثرها على جودة التنفيذ ومواعيده
٢	أشرف الشحراني وآخرون (٢٠٢٣)	يشرح أثر شراكات القطاع الخاص في تسريع المشاريع وتحسين جودتها ضمن رؤية ٢٠٣٠.
٣	عمار صادق دحلان (٢٠٢٥)	تشرح دور الحوافز الحكومية لتنمية المباني المستدامة - المملكة العربية السعودية
٤	يزيد عبد العزيز الرغبة (٢٠٢٤)	تشرح تقييم أثر عوامل النجاح الحاسمة في مشاريع البناء العامة في المملكة العربية السعودية
٥	ميرانا خالد محمد العقيل (٢٠٢٤)	تشرح أثر الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
٦	شوريت جلول (٢٠١٣)	تشرح واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي
٧	مركز دراية للدراسات والمعلومات، (٢٠١٦)	يشرح الانفاق العام على قطاع الإنشاءات في المملكة نحو استراتيجية اقتصادية
٨	محمود محمد داغر (٢٠١٠)	تشرح أوجه الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في

النمو الاقتصادي في ليبيا		
تشرح دور الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية في دعم الناتج المحلي وهيكل الاقتصاد القومي : حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية	البحطيبي، عبدالرحيم (٢٠٠٣)	٩
تبين اثر فهم اتجاهات الإنفاق العام على البنية التحتية في الدول النامية، مكتب كبير الاقتصاديين في البنية التحتية	فيفيان فوستر (٢٠٢٢)	١٠
تشرح السمات المحددة لتقليص فجوة البنية التحتية في المملكة العربية السعودية في إطار خطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قسم الهندسة المدنية والإنشاءات، جامعة بوليتكنيكا بمدريد	أدولفو غيريرو (٢٠٢٤)	١١